الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

13-12-11 **جماد ثاني** 1440 / 15-16-17 **فبراير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر الحملة المغرضة ضد الخدمات الإلكترونية "أبشر"

المصدر: جريدة واس السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
https://www.spa.gov.sa/1886407

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة، الحملة المغرضة المنظمة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر)؛ التطبيق الخدمي الذي ساهم ويساهم وبشكل فعّال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة، والذي مكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة، في أي وقت ومن أي مكان في العالم.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن هذا التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية، وأن المستفيد منه بالأساس هو المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة، هدفها إلحاق الضرر بالأسر السعودية والاعتداء على خصوصيتها والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي أتاحها التطبيق، والذي أسهم في القضاء على قوائم الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقرات الأجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.

وقال الدكتور القحطاني: إن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه، وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين، وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الالكترونية أمر غير مقبول.

جمعية حقوق الإنسان تستنكر الحملة المنظمة المغرضة على «أبشر»

المصدر: جريدة الرياض السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738311

الرياض- سعيد المبارك

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الحملة المنظمة المغرضة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق خدمات "أبشر"، مؤكدة أن هذا التطبيق الخدمي يساهم بشكل فعال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة ومكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة في اي وقت ومن أي مكان في العالم.

وأشار رئيس الجمعية د. مفلح ربيعان القحطاني، أن هذا التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية وأن المستفيد منه بالاساس هو المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة هدفها الحاق الضرر بالأسر السعودية

والاعتداء على خصوصيتها والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي اتاحها هذا التطبيق والذي ساهم في القضاء على طوابير الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقار الاجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.
وأضاف القحطاني، أن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية أمر غير مقبول.

جمعية حقوق الإنسان تستنكر الحملة المغرضة ضد (أبشر)

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2019/20190217/145856

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة، الحملة المغرضة المنظمة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر)؛ التطبيق الخدمي الذي ساهم ويساهم وبشكل فعّال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة، والذي مكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة، في أي وقت ومن أي مكان في العالم.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن هذا التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية، وأن المستفيد منه بالأساس هو المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة، هدفها إلحاق الضرر بالأسر السعودية والاعتداء على خصوصيتها والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي أتاحها التطبيق، والذي أسهم في القضاء على قوائم الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقرات الأجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.
وقال الدكتور القحطاني: "إن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه، وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين، وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية أمر غير مقبول.

حقوق الإنسان تستنكر الحملة المغرضة ضد خدمات أبشر

المصدر: جريدة الوطن السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=361155&CategoryID=5

الرياض: واس 2019-02-17 12:30 AM
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة، الحملة المغرضة المنظمة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية «أبشر»، التطبيق الخدمي الذي ساهم ويساهم وبشكل فعّال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة، والذي مكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة، في أي وقت ومن أي مكان في العالم.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية، وأن المستفيد منه بالأساس هو

المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة، هدفها إلحاق الضرر بالأسر السعودية والاعتداء على خصوصيتها، والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي أتاحها التطبيق، الذي أسهم في القضاء على قوائم الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقرات الأجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.

وقال القحطاني: إن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه، وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين، وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية أمر غير مقبول.

حقوق الإنسان في الصحافة

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الداخلية السعودية» تستنكر حملة التشكيك في غايات تطبيق «أبشر»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621955

الرياض - «الحياة» | منذ 7 ساعات في 17 فبراير 2019 - اخر تحديث في 17 فبراير 2019 / 00:24
استنكرت وزارة الداخلية السعودية ما وصفتها بـ «الحملة المغرضة» للتشكيك في غايات تطبيق «أبشر»، معربة عن رفضها تسييس الاستخدام النظامي للأدوات التقنية التي يستفيد منها سكان المملكة.
وقال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية في بيان صحافي أمس (السبت)، تعليقا على ما يتم تداوله حول استخدام التطبيق كأداة رقابية على النساء «إن الوزارة تستنكر الحملة المغرضة المنظمة التي تسعى للتشكيك في غايات تطبيق خدمة أبشر.»
وأضاف: «الغرض من توفير هذا التطبيق على الهواتف الذكية كان تسهيل وتيسير تقديم الخدمات التي توفرها الوزارة للمواطنين والمقيمين في المملكة»، لافتاً إلى أن المزاعم هدفها «محاولة تعطيل الاستفادة من أكثر من 160 خدمة إجرائية مختلفة يوفرها التطبيق لكافة شرائح المجتمع بالمملكة من مواطنين ومقيمين، بمن فيهم النساء وكبار السن وذوو الاحتياجات الخاصة الذين تمثل الخدمات الحكومية الإلكترونية وسيلة أساسية ومباشرة لهم لتنفيذ الإجراءات الخاصة بهم بأي وقت ومن أي مكان.»
وأعرب عن رفض الوزارة القاطع لـ «المحاولات الرامية لتسييس الاستخدام النظامي للأدوات النظامية التي تمثل حقوقا مشروعة لمستخدمي الوسائل التي تتوفر عليها»، مؤكدا حرص الوزارة على حماية مصالح مستخدمي خدماتها من كل ما يترتب عليها من ضرر.
وفي أول تصريح بعد حملات لمنظمات وأعضاء في الكونغرس الأميركي ضد تطبيق «أبشر» قال المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي، لقناة العربية إن مزاعم غير مبررة يتم ترويجها حول التطبيق، مضيفاً إنه يسهل الكثير من الإجراءات للمواطنين والمقيمين.
وكرد فعل على مطالب أعضاء في الكونغرس، علق الرئيس التنفيذي لأبل تيم كوك، قائلا إنه سينظر في حقيقة هذه الادعاءات وسيرى ما إذا كان يستخدم التطبيق كأداة رقابية على النساء، وفقا لصفحة «أبل إنسايدر» الرسمية على «تويتر».

«التقاعد» توقف استقبال طلبات ضم إلى التأمينات ورقياً

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621910

لرياض – «الحياة» | منذ 7 ساعات في 17 فبراير 2019 - اخر تحديث في 16 فبراير 2019 / 19:44
تبدأ المؤسسة العامة للتقاعد في الأول من أذار (مارس) المقبل، استلام معاملات «ضم إلى التامينات» إلكترونياً، والاستغناء نهائياً عن المعاملات الورقية .ويأتي ذلك ضمن مساعي «التقاعد» الرامية لتحويل وأتمتة جميع خدماتها

المقدمة للمشتركين، تيسيراً على عملائها، وضمان تقديم خدمات مميزة للمشتركين والمتقاعدين تنفيذاً لاستراتيجيتها 2022.

ويستفيد من خدمة «ضم إلى التأمينات» من كانت لديهم خدمات حكومية سابقة ويرغبون في ضمها إلى خدمتهم الحالية الخاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية.

وذكر مدير الإدارة العامة لشؤون المشتركين في المؤسسة عبدالله الباحوث، عدداً من المتطلبات الرئيسة التي ينبغي توفرها لدى صاحب الطلب والخدمة المراد ضمها، وهي أن يبدي المشترك رغبته بطلب ضم خدمته السابقة الخاضعة لنظام التقاعد إلى خدماته الحالية الخاضعة لنظام التأمينات قبل انتهاء خدمته الأخيرة، وألا يكون استلم من المؤسسة العامة للتقاعد تعويضاً (مبلغ الدفعة الواحدة) عن تلك الخدمة أو استحق معاش، وأن تكون المدة المطلوب ضمها أكثر من سنة وأن يكون عمره أقل من 59 عاماً.

وأشار الباحوث إلى أن هذه الخدمة تأتي ضمن مجموعة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها «التقاعد» عبر بوابتها الإلكترونية التي تتيح للمشترك والمتقاعد والمستفيد إنجاز معاملاتهم وخدماتهم إلكترونياً بكل سهولة ويسر.

الحياة
AL HAYAT

«التنمية الاجتماعية»: تعديل اللائحة التنفيذية للضمان لتمكين وتأهيل المستفيدين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621907

الرياض – «الحياة» | منذ 9 ساعات في 17 فبراير 2019 - اخر تحديث في 17 فبراير 2019 / 10:29

أوضح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للضمان الاجتماعي المهندس ابراهيم المبارك، أن التعديلات المُقرة أخيراً على اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الاجتماعي، تتناسب مع التوجهات التنموية للوزارة، بتمكين وتأهيل المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.

وأضاف المبارك، أن «برامج التمكين التي جرى إقرارها ضمن التعديلات الأخيرة على اللائحة تعمل على مساعدة المستفيدين القادرين على العمل لتحويلهم إلى منتجين ومستقلين مادياً، من خلال التدريب والتأهيل واندماجهم في سوق العمل»، مشيراً إلى أن تلك البرامج ستوجه للفئة العمرية بين 18 و59 عاماً من مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي الأساسيين أو التابعين القادرين على العمل واللائقين طبياً.

وبين أن اللائحة تجيز صرف معاش الضمان كاملاً للمستفيد الأساسي المُمكن، إذا كان راتبه ثلاثة آلاف ريال، وما زاد عن ذلك فيخضع لضوابط اللائحة حول الحد المانع التي تجيز استمرار الصرف له لمدة عام اعتباراً من تاريخ التحاقه في سوق العمل، كما تجيز الصرف للمرافق المُمكن للمدة نفسها.

ولفت إلى أن اللائحة تجيز صرف مساعدة مقطوعة للمستفيد الملتحق في سوق العمل، سواءً أكان أساسياً أو مرافقاً، وأيضاً تجيز للمستفيد المُمكن الحصول على سجل تجاري أو رخصة تجارية، مع استمرار صرف معاش الضمان الاجتماعي له لمدة ستة أشهر من بداية العمل في النشاط التجاري.

شوريون: ضعف الاستجابة للبلاغات أوجد ثغرة تستغل لتحريض المعنفات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621894

الرياض – نجود سجدي | منذ 15 ساعة في 16 فبراير 2019 - اخر تحديث في 16 فبراير 2019 / 16:11
يتوقع أن يصوت مجلس الشورى خلال جلساته الأسبوع الجاري، توصية موجهة إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تدعوها إلى تقييم أداء وفاعلية التعامل مع بلاغات وحالات الإيذاء والعنف الأسري وحماية المعنفات ومتابعتهن بناء على مؤشرات محددة.
وشملت مبررات التوصية المقدمة من عضوي المجلس الدكتورة إقبال درندري، والدكتورة نهاد الجشي، أن هناك تزايداً في عدد حالات الإيذاء والعنف الأسري في المملكة، وفي الشكاوى من ضعف الاستجابة للبلاغات بشكل سريع، أو قلة جدوى تدخل إدارة الحماية في رفع العنف عن المتضررين، خصوصاً المعنفات، أو حمايتهن وضعف المتابعة للحالات المبلغة عن عنف أسري.
وأشارت درندري والجشي إلى أن المعنفة قد ترجع إلى معنفها والذي قد يعاملها بشكل أكثر سوءاً؛ أو تحال إلى دور الرعاية التي لا تختلف كثيراً عن السجن، وبعضها يمارس أنواعاً من العنف. ودعتا إلى تقييم فاعلية آليات التعامل مع بلاغات وحالات الإيذاء والعنف الأسري، ومدى فاعلية الحماية المقدمة لهن، بطريقة موضوعية شاملة هي الطريقة الأفضل لتحديد المشكلات القائمة ومن ثم حلها- وتفاقم مشكلات الاستجابة بشكل فعال للبلاغات.
وعدت مقدمتا التوصية ضعف آليات الحماية من الأسباب التي تذرعت بها الفتيات المعنفات اللاتي هربن خارج المملكة، واستغلت بعض الجهات الخارجية هذه الثغرة لتحريض المعنفات على الهروب، ومن ثم استغلالهن للاساءة إلى سمعة المملكة، مطالبتان بمعالجة مشكلات الحماية وتطبيق التدخلات الوقائية والعلاجية المناسبة، إذ أنه ليس للوزارة جهود واضحة في الجوانب الوقائية والعلاجية للعنف.
وأشارت نتائج استطلاعات حديثة أجراها مركز الحوار الوطني إلى أن 46 في المئة من المشاركين في استطلاع أجراه المركز، رأوا أن العنف ضد المرأة السعودية «مُنتشر بدرجة متوسطة أو متزايدة»، ما يستوجب من الوزارة بذل جهد خاص لتقييم ومتابعة فاعلية آلياتها للحماية من العنف، والقيام بتدخلات الفعالة اللازمة.

ضبط 2626580 مخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود في مناطق المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738106

أسفرت الحملات الميدانية المشتركة التي انطلقت يوم الأربعاء الموافق 26 1439 / 2 / هـ وحتى نهاية يوم الخميس 9 / 6 / 1440 هـ لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتي تمت في جميع مناطق المملكة عن النتائج التالية- :

أولاً : بلغ إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم بالحملات الميدانية الأمنية والمشتركة في جميع مناطق المملكة (2626580) مخالفاً، منهم (2046421)مخالفاً لنظام الإقامة، و(401804) مخالفين لنظام العمل، و(178355) مخالفاً لنظام أمن الحدود.

ثانياً: بلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة (44133) شخصاً، (51%) منهم يمنيو الجنسية، و(46%) إثيوبيو الجنسية، و(3%) جنسيات أخرى، كما تم ضبط (1893) شخصاً لمحاولتهم التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.

ثالثاً : بلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم الذين تم ضبطهم (3382) شخصاً.

رابعاً : بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة (1077) مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية بحق (1047) منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة بحق بقية الموقوفين وعددهم (30) سعودياً.

خامساً : بلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة (12040) وافداً مخالفاً، منهم (10386) رجُلاً، و (1654) امرأة.

سادساً : تم إيقاع العقوبات الفورية بحق (401123) مخالفاً، وإحالة (359541)مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة (448128)مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل (664931) مخالفاً.

العدل: أتعاب المحاماة من اختصاص المحكمة العامة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615485

المدينة - جدة
قالت وزارة العدل إن دعوى أتعاب المحاماة تنظر لدى المحكمة التي نظرت الدعوى الأصلية، وأشارت إلى أن محكمة التنفيذ لا تختص بذلك وإنما هو داخل في مشمول اختصاص المحكمة العامة. وأوضحت الوزارة أن المحاكم العامة أصدرت 90ألفًا و589 حكمًا خلال الأشهر الخمسة الماضية، حيث تصدرت المحكمة العامة بالرياض بأكثر من 16 ألف حكم تلتها محكمة جدة العامة بأكثر من 11 ألف حكم قضائي.

رضوان لـ المدينة :المادة 77 وراء التسريح.. والإجازات تعرقل توظيف النساء

أكد حاجة التنظيمات النقابية إلى أرضية صلبة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615472

قال نضال محمد رضوان الرئيس السابق للجنة التأسيسية للجان العمالية: إن بيئة العمل في القطاع الخاص غير جاذبة للسعوديين؛ بسبب ساعات العمل والرواتب، مشيرًا إلى أن المادة 77 من نظام العمل أدت إلى تسريح الكثير من العاملين دون سبب مشروع. وقال في حوار خاص للمدينة بمناسبة الإعلان مؤخرًا عن تشكيل اللجنة الوطنية للجان العمالية: إن التنظيمات النقابية في المملكة تحتاج إلى أرضية صلبة وممهدة، متوقعًا تطور هذا المجال في المملكة قريبًا لمواكبة الدول الأخرى. ولفت إلى عدم رغبة الكثيرين في توظيف النساء؛ نتيجة بعض الامتيازات الخاصة بهن، مثل إجازات الحمل والولادة وساعات الرضاعة، داعيًا إلى ضرورة تعديل نظام العمل، وإلغاء المواد السلبية الموجودة على حساب العمال المواطنين، والعمل على توفير وسائل للنقل العام في جميع المدن، ووضع حد أدنى للأجور، وتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وتعظيم دور تفتيش العمل؛ للحد من تجاوزات بعض أصحاب العمل، فإلى نص الحوار:

عرفت خلال مسيرتك العمالية بمطالباتك الكثيرة لإصلاح بئية العمل، من خلال تقليص ساعات العمل، وإقرار إجازة اليومين وإغلاق المحلات في التاسعة لاستقطاب الشباب للقطاع الخاص، فهل تحققت هذه المطالب؟

كنت ولا أزال أؤمن بأن العمل في القطاع الخاص هو الأفضل للشباب السعودي؛ ولهذا كنت أطالب دومًا بتطويره، وتقليص الفجوات بين القطاعين العام والخاص؛ كي نضمن الاستقرار والاستمرارية للجنسين في القطاع الخاص، وهو ما يؤدي الى تقليص الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية، وتخفيض معدلات الاستقدام والتحويلات المالية للخارج، وزيادة

دوران المال داخل السوق المحلية، ويضمن لصاحب العمل والعامل المواطن على حد سواء الاستمرارية والاستقرار في علاقتهم العملية ويحقق مصالحهم. ولم يتحقق بعد الكثير في هذا الشأن، ولكني ما زلت متفائلًا بأن التطوير المتوازن قادم بما يحقق مصلحة العمال وأصحاب العمل.

تعديل النظام بالحوار والتشاور

كنت من أبرز المحذرين من توابع تعديلات نظام العمل، والذي أفرز المادتين 77 و78؛ ما أدى إلى ارتفاع البطالة، ورغم محاولات تعديلهما لكنهما أصبحا واقعًا لا يمكن تغييره، فمن تعتقدون يقف وراء ذلك؟

لا نستطيع أن نقول إن هاتين المادتين لا يمكن تغييرها؛ لأنهما كأي نظام أو قانون من صنع البشر، وتعديلهما يعتمد على تقييم الجهات المسؤولة كوزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومجلس الشورى، بعد قياس نتائجهما وآثارهما على المجتمع والاقتصاد المحلي بشكل عام، والمواطن وأسرته بشكل خاص، وما زلت أعتقد أن التشاور والحوار بين أطراف الإنتاج هو الأساس الذي يجب أن يُستند إليه قبل إصدار أي تغيير أو تعديل في أنظمة العمل.

شاركت كخبير عمالي في العديد من الموتمرات العمالية الدولية، لماذا لا يوجد لدينا تنظيم نقابي للعمال يوازي صوت أصحاب العمل في الغرف التجارية ووزارة العمل ومجلس الشورى؟

التنظيمات النقابية تحتاج إلى أرضية ممهده وصلبة، والمسؤولون في المملكة كانت رؤيتهم في بدء إنشاء التنظيمات العمالية أن تكون في صورة لجان مُنتخبة داخل منشآت القطاع الخاص؛ تمهيدًا لتطويرها بما يتماشى مع المعايير الدولية، ويحقق مصالح المملكة وأبنائها. وكان هناك سابقًا لجنة تأسيسية لوضع الأطر القانونية والعملية والمالية، والتجهيز لإنشاء اتحاد للعمال يمثل الطبقة العاملة، وحاليًّا كما هو معروف توجد لجنة وطنية للجان العمالية أنشئت منذ أيام قليلة ماضية بقرار من وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وفي اعتقادي أن ما هو موجود في العديد من الدول سيتحقق في المملكة قريبًا وبالشكل والمحتوى اللذين يفوقان الكثير من الدول التي سبقتنا بسنين طويلة. أما ما يتعلق بصوت العمال في مجلس الشورى فأتمنى أن يكون هناك من الأعضاء من يمثلهم، بداية من الدورة القادمة للمجلس.

رسوم العمالة على الوافدين

كيف تقيم جهود وزارة العمل الأخيرة في مجال التوطين بمجال المبيعات؟ وهل تتفق مع رأي كثير من المراقبين بأن رسوم العمالة على الوافدين تُسهم في رفع التوظيف؟

وزارة العمل تعمل على مراجعة سياساتها بناء على متابعة نتائجها، والبرامج التي تتبناها كافة تهدف إلى زيادة فرص العمل لأبناء الوطن، ووجود نتائج لبعض هذه البرامج لم ترتق لمستوى التطلعات لا يعني إيقاف العمل الجاد والتطوير المستمر. وقد أظهرت نتائج الهيئة العامة للإحصاء انخفاض نسبة البطالة في الربع الثالث من العام ٢٠١٨ عن الأول، وهو نتاج مجموعة من العوامل وليس فقط لأحدها، وبالإمكان تحقيق نتائج أفضل وأسرع إن وجد التنسيق والتشاور المستمر مع ممثلي القطاع الخاص من أصحاب العمل والعمال. وأعتقد أن الشد على أيدي الوزارة ودعمها مع تقديم الاقتراحات والتوصيات من ذوي الخبرة والاختصاص، سيساعدهم على تحقيق الأهداف كافة التي نتطلع إليها جميعًا.

هل كان وزراء العمل الذين عاصرتهم خلال فترة عملك كرئيس للجان العمالية راضين عن توجهاتك المتعلقة بمنح حقوق أكثر للعاملين في القطاع الخاص، وخاصة الشباب السعودي أو العكس؟

تشرفت بالعمل مع بعض وزراء العمل بدءًا بالدكتور غازي القصيبي -رحمه الله -وانتهاء بالوزير السابق الدكتور على الغفيص. وكل له أسلوبه وطريقته في إدارة العمل، تعلمت منهم الكثير واتفقت واختلفت وجهات نظري معهم حول حقوق العاملين، وهو أمر طبيعي وصحي. غير أن أمرًا واحدًا جمعنا وهو الرغبة في خدمة الوطن والمواطنين. ونتمنى للوزير الحالي كل النجاح والتوفيق.

أسباب ارتفاع معدلات البطالة

ما أسباب ارتفاع بطالة النساء رغم الجهود الكبيرة المبذولة من الدولة لخفضها؟

الأسباب الرئيسة المسؤولة عن هذا الارتفاع هي قلة فرص العمل مقابل الطلب، وعدم مناسبة بعض الأعمال مع طبيعة المرأة، مثل العمل في المناجم والبحر وبعض الأعمال الميدانية، والأعمال في القطاعات العسكرية والأمنية إلا في نطاق محدود، ويضاف إلى ذلك عدم رغبة العديد من أصحاب العمل توظيف النساء؛ لوجود بعض الامتيازات الخاصة بهن، مثل إجازات الحمل والولادة وساعات الرضاعة، وتفضيلهم توظيف العمالة الوافدة على الوطنية. ولا شك أن وجود المادة 77 في نظام العمل تيسر لصاحب العمل تسريح العمالة الوطنية دون سبب مشروع؛ ما تَسَبَّب في فقدان العديد من الرجال والنساء لوظائفهم، وزيادة نسبة البطالة. كما أن هناك أسبابًا أخرى، منها محدودية فرص العمل في القطاع الحكومي، والعزوف عن العمل لأسباب عدّة، منها ضعف الأجور، وطول ساعات العمل في القطاع الخاص، وعدم توفر وسائل مواصلات عامة، وعدم توفر حضانات للأطفال في أماكن العمل إلا فيما ندر.

ولخفض نسبة البطالة لا بد من اتخاذ إجراءات عدّة، منها تعديل نظام العمل، وإلغاء المواد السلبية الموجودة على حساب العمال المواطنين، والعمل على توفير وسائل للنقل العام في جميع المدن، ووضع حد أدنى للأجور، وتخفيض ساعات

العمل الأسبوعية، وتعظيم دور تفتيش العمل؛ للحد من تجاوزات بعض أصحاب العمل على العمال، وخاصة النساء، والتشديد على توفير حضانات للأطفال في مقر العمل، وإيقاف الاستقدام لفترة معينة؛ لإيجاد فرص عمل خاصة للنساء.

«هدف" يعلن فئات المرحلة الثانية لدعم توظيف السعوديين قريباً

30 %في السنة الأولى للرواتب من 4 إلى 10 آلاف

المصدر: جريدة المدينة السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615301

سعيدالزهراني-الطائف

أكد صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، أنه سيتم الإعلان قريبًا عن المرحلة الثانية من الفئات التي سيتم دعمها، من خلال برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات، بعد أن كانت المرحلة الأولى مخصصة للمهن الهندسية والمحاسبين والمالية والتخصصات الطبية.

ويستهدف البرنامج المساهمة في خفض البطالة، وتحفيز القطاع الخاص في توظيف السعوديين، ويكون الدعم في البرنامج من خلال تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوظيف والتدريب أثناء العمل بمساهمة من الصندوق، تتمثل في تحمل نسبة من أجر الموظف والخدمات التدريبية حسب آلية البرنامج لدعم التدريب. ويقدم الصندوق دعمًا للتوظيف النوعي الموجه، يبدأ بنسبة دعم لراتب الموظف الذي يتم توظيفه وفق الضوابط المحددة أعلاه مقدارها (30 %) من الراتب للسنة الأولى، وتنخفض النسبة إلى (20 %) للسنة الثانية، ثم إلى (10 %) للسنة الثالثة. ويكون الحد الأدنى من الأجر المستحق للدعم (4.000) ريال، والحد الأعلى من الأجر (10.000) ريال. ويكون الدعم 70 % للتوظيف و30 % للتدريب.

شروط البرنامج

•أن يكون المرشح سعودي الجنسية.
•ألا يقل عمر المرشح عن 20 سنة ولا يزيد على 40 سنة.
•ألا يكون المرشح يعمل في القطاع الخاص أو الحكومي أو صاحب عمل.
•ألا يكون المرشح طالبًا منتظمًا في جهة تعليمية أو تدريبية.
•أن يتم تسجيل المرشح في نظام التأمينات الاجتماعية، على ألا يقل الراتب المسجل بالتأمينات عن الراتب المدعوم حسب آليات البرنامج.
•الحد الأدنى لأجر الموظف المدعوم هو 4000 ريال والحد الأعلى 10،000 ريال، ويستثنى من الحد الأعلى من تحقق له زيادة بالراتب بعد بدء الدعم، ب• أن يكون الموظف المدعوم من ضمن الفئات المستهدفة بالدعم
•يمكن للموظف المدعوم استكمال مدة الدعم في البرنامج نفسه
•يمكن لمن تم دعمه في أي من برامج دعم التدريب والتوظيف بالصندوق سابقًا الاستفادة من البرنامج، من خلال دعم التدريب 30 % فقط.
•أن تكون المهنة والمنشأة من ضمن المهن والقطاعات المشمولة بالدعم.

• أن يتم الإعلان عن الوظيفة حسب ما يقرره الصندوق من إجراءات

الشورى يصوت على آلية معالجة التجمد الوظيفي

يبحث تعديل نظام العمل لجذب المواطنين للقطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615170

جابر المالكي - الرياض

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والعشرين من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة التي يعقدها يوم الاثنين المقبل على عدد من توصيات اللجنة المختصة بشأن التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية، ومن أبرزها مطالبة الوزارة بتضمين تقريرها القادم ما تم إنجازه مع الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بمكافحة البطالة، وتقييمًا لآلية معالجة التجمد الوظيفي.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان بشأن مشروع نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها.. وتطالب اللجنة بالموافقة على مشروع النظام المكون من33 مادة، الذي يهدف لتنظيم علاقة الملاك في إدارة شؤون العقار المشترك.

وتناقش الجلسة مقترح تعديل بعض مواد نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /51 وتاريخ 1426/8/23هـ المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/46) وتاريخ 5/6/1436هـ وتطالب اللجنة المعنية في توصيتها بالموافقة على تعديل المواد)الثانية، والخامسة والسبعين، والسابعة والسبعين) من نظام العمل.

ويهدف مقترح التعديل إلى تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية غير محددة المدة بين صاحب العمل والعامل، وتحفيز الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع الخاص بضمانات مجزية في حال إنهاء العقد لأسباب غير مشروعة، وإيجاد نوع من التوازن بين تعويض الموظف الذي أنهيت خدماته بعد سنوات من العمل وبين الموظف، الذي تم إنهاء خدماته خلال السنة الأولى من العقد.

نظام يتيح التوثيق خارج كتابات العدل

وخلال الجلسة العادية الثانية والعشرين الثلاثاء المقبل يناقش المجلس تقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع نظام التوثيق، ويتكون من 57 مادة ويهدف إلى التقليل من تدفق الدعاوى والإنهاءات، كما يخفف العبء الكبير على المحاكم ويسهل عملية التوثيق وتيسيرها على المستفيدين، حيث سيكون بالإمكان مع إقرار مشروع النظام التوثيق خارج كتابات العدل وإنجاز أعمالهم في أي مكان من خلال زيارة أقرب موثق.

تطوير آليات «المراقبة» وبحث «التمييز ضد المرأة«

وخلال الجلسة العادية الثالثة والعشرين الأربعاء المقبل يطلع المجلس على وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة ويصوت على التوصيات، ومن أبرزها مطالبة الديوان بالعمل على تطوير علاقته مع الأجهزة المشمولة برقابته وسبل التواصل معها بما يساعد في رفع مستوى التعاون والتجاوب معه ومعالجة الملاحظات عليها وتطوير آليات المراقبة ومتابعة ما يتم من إجراءات حيال المخالفات التي يقوم بالكشف عنها.

يناقش المجلس بعد ذلك تقرير اللجنة بشأن تعديل الفقرة (1) من المادة (20) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية، وتطالب اللجنة الهيئة بوضع الخطط والبرامج الكفيلة بنمو حجم صادرات المملكة المترتبة على تجارة إعادة التصدير لتطويرها، واستغلال الإمكانات التي تتيحها التجارة الإلكترونية.

مناقشة تعديل نظام التأمينات الاجتماعية

وتناقش الجلسة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن إعادة موضوع إضافة النصوص المتعلقة بعقوبة التشهير أو تعديلها في بعض الأنظمة التي تختص وزارة التجارة والاستثمار بتطبيقها وتقرير اللجنة المالية بشأن مقترح تعديل الفقرة (1/ب) من

المادة (التاسعة عشرة) والفقرة (2) من المادة (الثالثة والأربعين) من نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم)م/33) وتاريخ 1421/9/3هـ.

إطلاق مبادرة لرعاية أبناء الشهداء

وخلال الجلسة يصوت المجلس على عدد من توصيات اللجنة المختصة بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومن أبرزها المطالبة بتوسيع مبادراتها لرعاية الأيتام لتشمل التأكيد على دمج الأيتام (ذكور وإناث) من ذوي الظروف الخاصة في جميع الأنشطة بما يمكنهم من الانخراط في المجتمع، وإطلاق مبادرة تستهدف أبناء الشهداء بالرعاية وتقديم الدعم لهم ومتابعتهم حتى يصلوا للتمكين والاعتماد على النفس.

وتناقش الجلسة تقرير لجنة الاقتصاد بشأن تمديد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين بأعضائه الحاليين لحين الانتهاء من استكمال الإجراءات النظامية لتعديل النظام وإعادة تشكيل المجلس، وتقريرها بشأن مقترح تعديل نظام الوكالات التجارية.

60متدرباً على استخدام التكنولوجيا المساندة لدمج ٠أطفال الإعاقة«

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1706554/

»عكاظ« (القاهرة @okaz_online)

يعقد المجلس العربي للطفولة والتنمية اليوم (الأحد)، ورشة عمل إقليمية بعنوان «التكنولوجيا المساندة لدمج الطفل العربي ذي الإعاقة في التعليم والمجتمع»، بالتعاون مع إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، والمنظمة الكشفية العربية، والمنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة «إيسسكو»، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

وأوضح أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية الدكتور حسن البيلاوي، أن الورشة تأتي في إطار تواصل جهود المجلس العربي للطفولة والتنمية في التعامل مع قضايا الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال العديد من البرامج والمشاريع والمؤتمرات والدراسات وورش التدريب التي أسهم فيها شركاء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

وأشار إلى أن الورشة تهدف إلى توعية وتطوير معرفة ومهارات واتجاهات المعنيين بتعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال استخدام التقنيات التكنولوجية المساندة لهم، ودعم قيامهم بأدوارهم في دمج هؤلاء الأطفال في التعليم والمجتمع، باستخدام التكنولوجيا المساندة التي تسمح لهم بالتعايش السلمي مع إعاقاتهم.

من جانبها، أفادت مقررة الورشة الدكتورة سهير عبدالفتاح، أن الورشة تستهدف 60 متدربا من المعلمين والعاملين في مؤسسات التعليم ومؤسسات رعاية الأطفال ذوي الإعاقة على المستوى العربي، لافتة إلى أن برنامج الورشة يتضمن محاضرات حول مفاهيم ومعارف التكنولوجيا المساندة ومجالات استخدامها، والتدريب العملي على نماذج من الأجهزة والبرامج التكنولوجية المساندة لذوي الإعاقات البصرية والسمعية والحركية والذهنية.

الحياة
AL HAYAT

«الولاية» وتطبيق «أبشر»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621850

فهد الدغيثر

لا شك في أن كل ما يدور داخل المملكة العربية السعودية، سواء أنظمتها أم مشاريعها التنموية وبرامجها الترفيهية ورياضاتها، أصبح يخضع لتقييم العالم وانتقاده. في جانب أرى ذلك مفيداً لنا، وخصوصاً عندما يأتي النقد محفزاً لنا للبحث عن الأفضل، وفي جوانب أخرى عدة قد يكون النقد مغرضاً وتافهاً، وهنا لا يجب أن يعير له أحد انتباهاً.

آخر ما سمعته، قبل يومين، هو النقد الموجه لتطبيق «أبشر»، وهو التطبيق، الذي صممته وزارة الداخلية السعودية، ويعتبر الأكثر تقدماً وراحة في حياة الأفراد والمقيمين في المملكة، وتتيح شركة «أبل» تحميله. هذا النظام أتاح لنا في السعودية سهولة استخراج رخص القيادة، وتجديد رخص العربات، والحصول على تأشيرات العمالة، وربط كل ذلك بمنظومة متكاملة من الإجراءات الآلية الرائعة، فلا تجديد لرخصة العربة من دون وجود بوليصة تأمين على العربة نفسها سارية المفعول، ولا تجديد لرخصة القيادة من دون دفع غرامات المخالفات المرورية، ولا رخصة إقامة لأجنبي من دون كشف طبي للعامل.. وهكذا.

الانتقاد الذي قرأت عنه وأتى من ران وايدن، وهو أحد الأعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي، هو مطالبة شركة «أبل» بإلغاء توزيع التطبيق، وتبع ذلك تصريح رئيس «أبل» بمراجعته بسبب احتواء التطبيق على ضرورة إجازة الرجل لسفر المرأة للخارج. الجدير بالذكر أن هذا الموضوع، «الولاية»، ليس جديداً في الداخل السعودي، ويعتبر من أهم المواضيع، التي يتم طرحها ومنذ سنوات عدة وليس اليوم. يدور النقد حول موضوع الولاية على القصر والنساء. بسبب نظام الولاية هذا وهو قديم بقدم تأسيس الوزارة نفسها، تم إضافة هذه الخاصية في التطبيق ليتيح لرب الأسرة الرجل رصد تحركات القصر والمرأة عند الحاجة لسفرهم خارج البلاد فضلاً عن السماح لهم أو عدمه. في المملكة لا تستطيع المرأة حتى الآن، ومهما بلغ سنها، ولا الفتى دون الـ21 عاماً، السفر للخارج من دون حصولهم على تصريح بذلك من الرجل أو ما نسميه «ولي الأمر». في أحيان كثيرة وفي حالة الأرامل من النساء فقد تتحول ولاية الأمر إلى طفل فقط لكونه ذكر.

لست مع ابتزاز الجهات الأجنبية بكل تأكيد، غير أن هذا الموضوع بات مؤرقاً في الداخل، وأرى وغيري الكثيرون أن الأوان قد آن لإلغائه، كما حدث في إلغاء الرق قبل ذلك بنصف قرن، بل فعلنا ذلك أخيراً مع العادة التي كانت سارية المفعول إلى وقت قريب، وهي احتفاظ رب العمل بجواز العامل الأجنبي ككفيل له كامل السيطرة، وها نحن اليوم نضع قانوناً يمنع أي رب عمل بالاحتفاظ بجوازات عامليه والتحكم بمصيرهم. موضوع الولاية ربما يبدو مختلفاً عن ذلك، لكن المصلحة العامة والمشاركة الحقيقية للمرأة في البناء والتنمية والتي أصبحت مفخرة لكل مواطن سعودي هي الحاكم في نهاية المطاف.

مثل هذه المواضيع وغيرها كبرامج الترفيه الجريئة وغير المعتادة في المملكة والتي أصبح بعضها يثير الجدل نوعاً ما في الداخل السعودي، لم تكن كذلك لو أن السعودية لم تدخل في سباتها العميق في العقود الأربعة الماضية. أتحدث عن عقود سيطرة ما يعرف بـ«الصحوة الإسلامية» على عقول المواطنين وبروز قلة قليلة ممن كنا نسميهم بالمشايخ وما هم كما اتضح اليوم، إلا أفراد حركيون ولاءاتهم لبعض الأحزاب الأجنبية وليس للوطن ولا مستقبله، لاعتلاء المنابر والتهويل من أي تحرك للأمام. لو أن المملكة استطاعت المضي للأمام ولم تتوقف في نهاية السبعينات الميلادية من القرن الماضي لأمكننا تجاوز كل ما قد نراه اليوم بحاجة إلى جراحات وصدمات. شخصياً متأكد بأن ما نواجهه اليوم من ذلك «التراث» المتراكم سيزول قريباً كونه هو التعديل الصحيح العاقل الذي كان يفترض تجاوزه في وقت لا يتعدى منتصف التسعينات الماضية.

من حسن حظ السعودية والسعوديين أن التفاؤل في عهد الملك سلمان وولي عهده أصبح هو ما يميز هذه المرحلة. كما اعتاد أي مراقب فلدى هذه الحكومة قدرة هائلة على التغيير لم تكن تخطر على بال أكثر المتفائلين. ليس ذلك فقط، بل إن هذا التغيير مقترناً بالمرونة الكافية للتعديل أو الإلغاء من دون تردد متى ما دعت الضرورة واستبدال أي نظام أو فقرة منه بأخرى وهذا منتهى ما يتطلع إليه أي شعب في أي دولة حول العالم.

المملكة ومكافحة غسيل الأموال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738271

راشد الفوزان

حين ننظر للدول المتضررة من الإرهاب نجد أن المملكة من الدول المتضررة منه لفترة زمنية سابقة، وتم انحساره وتراجعه بصورة كبيرة جداً، كيف حصل هذا؟ وحين ننظر كيف كان يموّل هذا الإرهاب ودعمه، نجد أن المملكة عملت على تجفيفه من مصادره حتى وجدنا اليوم كيف انحسر الإرهاب والتشدد وكل ما له صلة بذلك، حتى كدنا ننسى تاريخ آخر العلميات الإرهابية -ولله الحمد-، فالإرهاب ودعمه نجزم ومن معايشة للواقع أنه "انتهى" فعلياً بالمملكة والمشهد العام يشهد بذلك، فكيف حصل كل ذلك؟ أليس هذا بجهد الدولة التي عملت على كل الأصعدة أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وأصبحت المملكة اليوم مثالاً للأمن والاستقرار، فعلى أي أسس استدنت المفوضية الأوروبية بهذا التصنيف الجائر غير المقنع ولا المبرر من أرض الواقع الذي نعيشه ونلمسه فعن أي إرهاب يتحدثون، الدولة سنت قوانين ضبطت كل ريال دعم يقدم، وكل مؤسسة تعمل بهذا الجانب، لا يمكن أن يقدم اليوم شيء بدون مظلة الدولة ورقابتها وأصبحت الأمور والحركة المالية متابعة ودقيقة ومنضبطة، والاقتصاد السعودي لديه المؤسسات والأدوات الرقابية الصارمة جداً. أما ما يتعلق بغسيل الأموال، فمن يرى "من أرض الواقع" دور وأهمية مؤسسة النقد والبنوك العاملة بالمملكة، وآلية فتح الحسابات والحركة المالية الدقيقة، ودور وزارة العدل في تدريب وتأهيل المختصين من قضاة وغيرهم في كل ما يتعلق بغسيل الأموال يجد كم هو الجهد المبذول في ذلك، وأي حركة مالية فيها شبهة أو نحو ذلك لا يمكن أن تمر من دون متابعة ورقابة، وقد لا يحس الناس أو حتى المؤسسات والشركات بذلك كحركة اقتصادية وانسيابية في حركة الأموال كاقتصاد حر، ولكن هناك أعين وأنظمة ومختصون يراقبون ويتابعون كل ذلك، والنتائج نشاهدها، الإرهاب انخفض لأقل مستوى وقارب الصفر اليوم، ضبط كل حركة مالية لتبرعات أو غيرها، وأصبحت تخضع لموافقات ورخص نظامية لا بد منها، الدولة عملت الكثير في هذا الجانب على مدى سنوات، ونحن نعيش أرض الواقع، وأتمنى أن يأتي أحد من المفوضية الأوروبية يأتي ويشاهد على الأرض، فلا نعرف على أي مستند يستندون فهي تجانب الواقع بلا شك.

كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/02/17/article_1543926.html

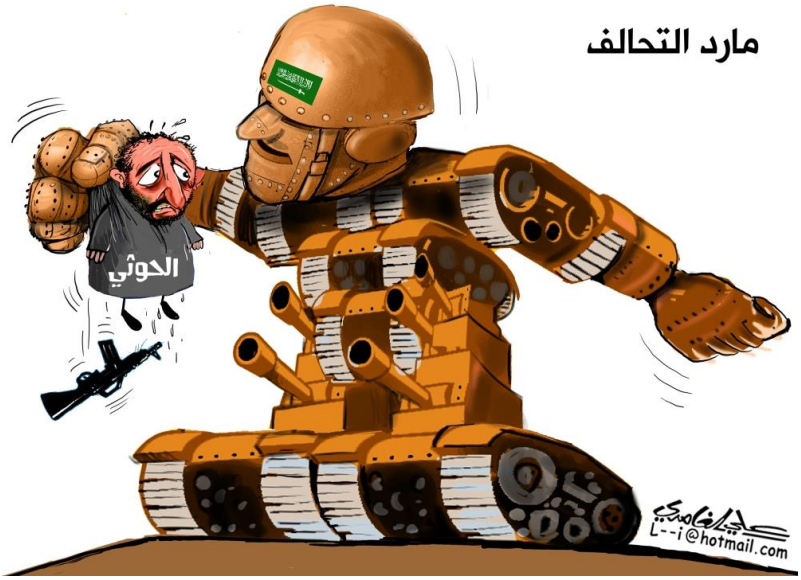

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/615411